

معتقلي الرأي يطالب مملكة آل سعود بكشف وضع الناشطة لجين الهذلول



التغيير :

طالب حساب معتقلي الرأي على "تويتر"، الإثنين، السلطات في مملكة آل سعود بالكشف الفوري عن وضع الناشطة "لجين الهذلول"، المحتجزة منذ أكثر من عامين بسجون مملكة آل سعود.

جاء ذلك في تغريدة نشرها الحساب الحقوقي المعني بشؤون سجناء الرأي في مملكة آل سعود، عقب تأكيد أسرة الناشطة المحتجزة، انقطاع الاتصال معها للأسبوع الثالث على التوالي، ومنع الزيارات عنها منذ أكثر من شهرين.

وقال الحساب: "نطالب السلطات بالكشف الفوري عن وضع لجين الهذلول، وطرفها الصحية من خلال السماح لها بالتواصل مع عائلتها، والإفراج الفوري عنها من دون إبطاء أو شروط مسبقة".

وتابع: "استمرار حرمان لجين من حقها بالاتصال غير مقبول قانونياً، ولا ننسى أن اعتقالها باطل في

الأصل، ولا تُغفل جريمة تعذيبها بوحشية".

وفي وقت سابق الإثنين، نقل الحساب المعارض تغريدة لأسرة "الهدلول"، أعربت فيها عن قلقها حيال الأوضاع الصحية لابنتهم بعد عدم السماح بالاتصال معها للأسبوع الثالث، ومنع الزيارات منذ منتصف مارس/آذار الماضي.

وقالت أسرة "الهدلول": "تؤكد العائلة قلقها على ظروف لجين وصحتها، حيث إن هذا التوقف في الاتصالات والزيارات مماثل للفترة التي كانت تتعرض فيها سابقاً للتعذيب والعزل الانفرادي".

وقبل أيام دشن مغردون، دشن ناشطون وسما على موقع "تويتر" حمل عنوان "أين لجين"، عبروا خلاله عن غضبهم لعدم سماح السلطات لـ"لجين" بالاتصال بذويها في العيد، وطالبوا في الوقت نفسه السلطات بإظهارها وطمأنة عائلتها عليها.

ووجه العديد من الناشطين الكثير من الانتقادات لحقوق الانسان في مملكة آل سعود، خاصة ولي عهد "محمد بن سلمان" الذي بات "يخشى النساء"، على حد قولهم.

وفي 15 مايو/أيار 2018، أوقفت السلطات في مملكة آل سعود عددًا من الناشطات البارزات في مجال حقوق الإنسان، أبرزهن "لجين الهدلول"، و"سمر بدوي"، و"نسيمة السادة"، و"نوف عبدالعزيز"، و"مياء الزهراني".

وعزت تقارير حقوقية آنذاك أسباب التوقيف إلى دفاعهن عن حق المرأة في قيادة السيارة بالمملكة.

وتواجه مملكة آل سعود انتقادات دولية حيال أوضاع حرية التعبير، وحقوق الإنسان، غير أنها أكدت مرارا التزامها "تنفيذ القانون بشفافية".